"الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) انموذجاً"

م.د. إياد عبدالكريم مجيد(*)

الملخص:

تبحث الدراسة في طبيعة الموقف التركي من احداث الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية، ذلك الموقف الذي يتسم بالتردد والارتباك الشديدين إزاء تلك الاحداث في بداية انطلاقها. غير ان تطور الاحداث وما ترتب عليها من تداعيات دفعت بصناع القرار السياسي الخارجي التركي الى اعادة النظر في الموقف الرسمي من تلك الاحداث لدوافع سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية.

THE REGIONAL ATTITUDE TOWARDS THE CHANGE IN THE ARAB REGION: TURKEY AS A CASE STUDY

Abstract

This research deals with the nature of the Turkish attitude towards the events of the Arab Spring which the Arab region witnessed recently, as this attitude is characterized by hesitation and utter confusion about those events at its beginning. However, the development of events and the consequent repercussions led the Turkish decision makers of the foreign policy to reconsider their attitude towards those events for political, economic, cultural and social motives.

المـــقدمـــــة

واضحاً أن موجة التغييرات والتحولات السياسية المتسارعة التي شهدتها بعض الدول العربية فاجأت الكثير من دول العالم من حيث طبيعة تلك التغييرات وسرعة حدوثها وانتقالها من دولة لاخرى كالعَدوى، ولم يكن عنصر المفاجأة هنا حدوث التغيير فحسب، بل تجسدت في تداعيات ذلك على المحيط الاقليمي، ولعل ابرز الاطراف الدولية والاقليمية التي كان لها موقف من التغييرات التي

(*) مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد.

شهدتها المنطقة العربية والتي اتخذت مسميات عدة منها: (حركة الاحتجاجات الشعبية، الثورات، الربيع العربي،....) هي تركيا، فالحكومة التركية كانت تفضل انتقالاً هادئاً في البلدان العربية، وبشكل لا يؤثر مستقبلاً في الدور الإقليمي التركي، هذا الدور الذي عرف تنامياً متواتراً في الأعوام القليلة الماضية في المنطقة العربية وخاصة منذ استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢.

لقد تميز الموقف التر إء الاحداث التي شهدتها المنطقة العربية بالتردد والارتباك الشديدين، إذ ظهر الارتباك والحذر في الموقف التركي منذ بداية الحراك الاحتجاجي في تونس، اما في ليبيا، فلم يتخذ المسؤولون الأتراك موقفاً واضحاً في البداية من الثورة الليبية، بل عارضوا أي تدخل خارجي ضد نظام القذافي، لكنهم اضطروا تحت الضغوط إلى تغيير موقفهم والانسجام مع مواقف الإدارة الأمريكية والدول الغربية، وفي مصر لم يتغير الموقف التركي، لكن سرعان ما أيد القادة الأتراك خيارات الشعبين التونسي والمصري، إذ زار الرئيس التركي مصر بعد نجاح الثورة فيها، بوصفه أول رئيس دولة يزورها بعد سقوط نظام حسني مبارك.

غير أن لهجة الموقف التركي وحدته اختلفت مع وصول رياح الاحتجاج إلى الداخل السوري. إذ وجدت أنقرة نفسها مضطرة لتحديد موقفها في شكل أكثر وضوحاً وتحمل تبعات أي قرار تتخذه تجاه سوريا لاسباب عدة لعل ابرزها وجود العديد من الملفات المشتركة بين الجانبين ابرزها المسألة الكردية وما يمكن ان يترتب على التغيير في سوريا من تداعيات على الداخل الكردي بالاضافة الى اسباب داخلية اخرى تتعلق باهداف السياسة الخارجية التركية ورغبتها في لعب دور اقليمي مؤثر تجاه قضايا المنطقة بشكل عام. ولهذا كانت تركيا من أوائل الدول التي صعدت الموقف مع القيادة السورية منهية بذلك (شهر عسل)، طويل بين الجانبين وصل إلى البدء في بناء علاقات إستراتيجية في المجالات كافة، وبناء علاقات صداقة أسرية بين الزعماء سرعان ما انقطعت بعد أشهر من الحراك السوري، لذلك وجدت تركيا، في البداية، صعوبة في تبني موقف واضح ازاء القضية السورية وذلك بسبب إدراك القيادة التركية أن أي تصعيد مع دمشق سوف يجلب غضب إيران، والعراق من الجنوب والشرق، وروسيا من الشمال وهم حلفاء النظام السوري الأساسيين وجيران تركيا التي لن تغامر بقطع العلاقات معهم أو توتير الأجواء ونسف سياسة حل المشكلات مع كل دول الجوار، ومن جانب آخر فإن أي تدخل عسكري في سورية يجب أن يتم عن طريق تركيا التي لا تستطيع التعامل مع هذا الملف كالآخرين فهي تشترك بحدود تصل إلى نحو ٩٠٠ كيلومتر يسكن على معظم جانبيها الأكراد، كما أن عشرات الالاف من اللاجئين قد فروا الى اراضيها، فضلاً عن ان الجيش الحر يتخذ من مناطق في الجنوب التركي مركزاً له.

لهذا وجدت انقرة صعوبة في التعامل مع الملف السوري وانعكاساته على علاقاتها الإقليمية والدولية، لكن مع تسارع الاحداث بدأ الموقف التركي يتضح بشكل واضح من خلال الدعم اللوجستي والمادي للجيش الحر واستقباله لقيادات الثورة السورية توجت اخيراً بنشر صواريخ باتريوت على اراضيها لصد اي هجوم محتمل من قبل النظام السوري.

لذا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الموقف التركي من الثورات العربية بالتركيز على موقفها من الاحداث في سوريا، ولهذا فان الدراسة تقوم على فرضية مفادها:

فرضية الدراسة

تقوم فرضية الدراسة على اثبات " ن تركيا كان لها موقف بارز ازاء التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهايات العام ٢٠١٠، ومن ضمنها التغييرات في سوريا".

اهمية الدراسة

تستمد الدراسة اهميتها كونها تسلط الضوء على احدى ابرز الاحداث على الساحة العربية والدولية على حدٍ سواء، الا وهي موجة التغييرات السياسية التي شهدتها العديد من الدول العربية دون سابق انذار، بعد ان كانت، ولعقود طويلة من الزمن، بعيدة عن اي تغيير حقيقي على المستوى السياسي.

مناهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج لاجل الوصول الى النتائج المرجوة، إذ اعتمدنا على المنهج التاريخي للوقوف على تطور السياسة التركية تجاه التغييرات في المنطقة خاصة بعد استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، كما وتم الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي ساعدنا في الخروج برؤية حول طبيعة الموقف التركي من تلك التغييرات، واخيراً فقد أعتمدنا على المنهج المستقبلي لاجل اعطاء صورة استشرافية حول مستقبل الدور التركي في المنطقة بشكل عام وسوريا بشكل خاص.

هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الاول: الموقف التركي حيال الثورات العربية، وجاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على: دوافع الموقف التركي من الثورات العربية، في حين خُصص المبحث الثالث لدراسة: الافاق المستقبلية للموقف التركي حيال الثورات العربية.

المبحث الاول

الموقف التركي حيال الثورات العربية

تثير موجة الثورات التي تشهدها الدول العربية، منذ بدايات عام ٢٠١١، العديد من التساؤلات حول أدوار مختلف الفاعلين فيها، اقليمياً ودولياً. وتزداد في هذا السياق أهمية تحليل كيفية تعامل تركيا مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة لها في المنطقة العربية. إذ تعد تركيا جزءاً رئيساً من منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، إذ ان لها ارتباط تأريخي وديني مع المنطقة العربية بحكم الحضارة والتاريخ المشترك كون ان الدولة العثمانية حكمت المنطقة اربعة قرون من الزمن، وهناك جاليات تركية استعربت واخرى عربية تزاوجت وتداخلت مع المجتمع التركي خلال هذا التاريخ الطويل، لذلك هنالك تداخل بشري.([1])

شهدت السياسة التركية خلال السنوات الأخيرة وتحديداً منذ استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، تزايداً للاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة العربية. وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه المدة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة على المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي. وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي – الإسرائيلي، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا.([2])

ان وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الان، أحدث تحول كبير في السياسة التركية في التوجه نحو محيطها الجغرافي وتأريخها العثماني، لذلك فان صناع القرار السياسي التركي الحالي يتطلعون الى ان تتبنى تركيا سياسة خارجية مبنية على مبادئ استراتيجية قائمة على اساس مبدأ (العمق الاستراتيجي)، وهو المبدأ الذي نادى به وزير الخارجية التركي "احمد داود اوغلو"، الذي وضع تصوراته حول رؤية استراتيجية تركية جديدة لسياسة خارجية تستند الى المكانة الجديدة لتركيا واستغلال المتغيرات الدولية بما يتناسب والواقع الجديد من خلال بناء علاقات ايجابية مع جميع دول العالم سواء في اسيا او افريقيا او امريكا اللاتينية او اوروبا.([3])

هذا المبدأ يدعو لانتهاج سياسة خارجية فعالة ومؤثرة في جميع القضايا الاقليمية والعالمية، وذلك من خلال القوة الناعمة والانفتاح مع دول المنطقة لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية

والاستراتيجية بالاعتماد على الموقع الجيوبوليتيكي والعمق التاريخي، إذ يمكن القول ان هنالك في تركيا سياسة خارجية جديدة يمكن ان تتحول الى مشروع تركي للشرق الاوسط.(٤)

هذا الدور التركي النشط بأبعاده المتعددة تبرز الطابع البراغماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية، وفقا لحسابات قصيرة الأمد، وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا لارثها الحضاري الاسلامي تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية، وثالثة تؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي. وفي مقابل ذلك، تزايدت تدريجياً دعوات أنصار حكومة حزب العدالة الى ان استرشاد السياسة التركية في عهدهم برؤية جديدة متعددة الأبعاد، تمثل تكاملاً لا تعارضاً بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، وتتمثل عناصرها الأساسية في:(٥)

١. أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الصحيح لعناصر القوة التركية.
٢. تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.
٣. ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.
٤. العمل على تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.
٥. الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.

وقد جسدت هذه الرؤية محاولة الحكومة التركية الالتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها بما يتناسب مع مكانة تركيا الحقيقية في الوقت الحاضر وبشكل يحقق التوافق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لتعزيز استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتياً بشكل مستقل من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى.(٦)

ولعل الموقف التركي من الثورات العربية خير برهان على التطبيق الفعلي لتلك السياسة على ارض الواقع، فالموقف التركي من الثورات تحدد من خلال سعيها الى المحافظة على أجواء الاستقرار في المنطقة حتى لا تتأثر العلاقات التي بنتها والمصالح الاقتصادية مع البلدان العربية، وفي الوقت نفسه فان النظر الى تركيا كأنموذج للدولة الإسلامية المتطورة وضعها أمام تحدي الاختيار بين الشعوب وحكامهم.

لقد شكلت الاحداث التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وتسارعها خصوصاً ما سمي بـ(الربيع العربي) وما تمخض عنها من تطورات متلاحقة، امتحاناً صعباً لتركيا حيث برز أمامها تحديان رئيسان، الأول يكمن في كيفية التوفيق بين مصالح تركيا الاقتصادية الضخمة وعلاقتها السياسية الجيدة مع الأنظمة في المنطقة وبين واجب دعم (الربيع العربي) خصوصاً وأن تركيا تسوق نفسها كاحدى الديمقراطيات الرائدة وكأنموذج إسلامي واقتصادي يمكن تعميمه في الدول العربية، أما التحدي الثاني فيتعلق بموازين القوى الإقليمية حيث يمكن (للربيع العربي) أن يفرز قوى إقليمية جديدة منافسة لها كمصر التي تعد أكبر دولة عربية، لها من المقومات ما يخولها ذلك. أمام كل هذه التحديات والامكانيات التي رافقت (الربيع العربي) فإن السلوك السياسي التركي بدأ تدريجياً وبشكل سريع في التحول من طبيعته التعاونية والحميمية، الى سلوك فيه الكثير من التوتر والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.([٧])

وبشكل عام، لم تتعامل تركيا من خلال معيار ثابت مع الثورات العربية، بل اتخذت مواقف تصل أحياناً إلى التناقض، والقفز من ضفة الى الضفة الأخرى، ففي بداية الأحداث في تونس اتخذت تركيا موقفاً حذراً، تطور نسبياً مع انتقال شرارة الثورة الى مصر، حيث انضمت أنقرة إلى المطالبات الدولية في دعوة النظام القائم الى ادخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك الى نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية شباط / فبراير٢٠١١، وهو ما يعد تحولاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، غير مرتبطة في شكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسة في المنطقة.([٨])

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، فقد عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم (الناتو)، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط. وجاء الموقف التركي أكثر حذراً في حالة البحرين، واكتفت بدعوة الأطراف كافة الى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الوقت ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني/الشيعي في المنطقة. وبالمثل، تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبّرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية. وأخيراً، تبنت تركيا مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سورية،

يجمع في بداية الأمر بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية، لكنه تطور بعد ذلك إلى مطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة.(٩)

وتختلف الاراء حول أسباب التناقض في المواقف التركية والتغيرات الحدية التي شابتها في بعض الحالات، مثل الحالتين الليبية والسورية، فالبعض يرى أنّ سبب ذلك الطابع البراغماتي وتغليب مصالح تركيا الاقتصادية بالأساس. وهناك من يراها مؤشراً على ارتباك السياسة الخارجية التركية، نتيجة وقوعها في استرتيجية سياساتها التوازنية، وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير. ويراها آخرون مؤشراً على الارتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الإستراتيجي. وثمة اتجاهات أخرى تفسر لمواقف التركية بانها تتبع الى حد كبير مواقف العواصم الغربية، وهو ما يناقض تفسيرات تبرز رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة كأحد المحددات الأساسية للموقف التركي. ومن جانب آخر، تأمل تركيا أن يسود أنموذجها القائم على الديمقراطية، والعقلانية السياسية، والاعتدال الإسلامي، والتعددية الحزبية، وحكم القانون، والسياسة الخارجية الوطنية والمستقلة غير المتعارضة مع علاقات مع مختلف القوى الدولية سواء الغربية أو القوى المحلية الصاعدة في الدول التي تغير أنظمتها.(١٠)

المبحث الثاني

دوافع التدخل التركي حيال الثورات العربية

ثرت التطورات التي شهدتها المنطقة في الدور التركي والتي دفعت بتحول وتغيير المواقف التركية حيال الثورات العربية، إذ تنوعت المواقف التركية واختلفت من حالة لأُخرى على نحو دفع بعض الإتجاهات للحديث عن "الميكافيلية التركية" في التعامُل مع أحداث المنطقة المستجدة، إذ أن المصالح التركية المُتغيرة أفضت إلى مواقف مُتباينة. ومع ذلك فإستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات "الربيع العربي" تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض، أولها: أن تطورات الشرق الأوسط تَشير الى أنه لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيُف مع هذا التغيير وليس مقاومته، وثانيهما: أن التكيُف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يُعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني.(١١)

، هذا الأساس يُمكن رصد أبرز دوافع المواقف التركية حيال التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية على النحو الاتي:

اولاً: دوافع سياسية

ان التغيير الذي اصاب بعض أنظمة الحكم العربية، عدهُ وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) بمثابة "تدفق طبيعي للتاريخ" وحدث "عفوي" و"ضروري" جاء مُتأخراً حيث كان ينبغي أن يحدُث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وعد "أوغلو" أن ما يجري بالعالم العربي "مساراً طبيعياً للأمور"، وأن التحولات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورات اجتماعية، مشدداً على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير.([١٢])

هذا الواقع الجديد ادى الى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية. ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز علي آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية / مدنية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية. ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخلياً وخارجياً. وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية مثل مصر قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية / العسكرية، وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحاً.([١٣])

وبجانب الدور التركي كأنموذج، وفرت الثورات مجالاً لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، وظهر هذا المنهج التركي بوضوح حينما أعلن رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اوردوغان" في ٧ نيسان / أبريل ٢٠١١، عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف. هذا النشاط السياسي التركي لمعالجة الأزمات تهدف الى تعزيز مكانة تركيا اقليمياً.([١٤])

لقد اسهمت الاحداث في الدفع بضرورة إعادة تكيُف الدور التركي في المنطقة سعياً لإستغلال الفُرص التي يُمكن أن يُشكلها "الثورات العربية"، خصوصاً بعد أن أكدت تلك الثورات أهمية تركيا "الدور" و"النموذج" بالنسبة لدول المنطقة وخاصة الشمال الافريقي، إذ سعت تركيا الى تأسيس علاقات قوية مع تلك الدول.(١٥) وقد عبر عن ذلك مستشار رئيس الوزراء التركي "إبراهيم كالين"، إذ أكد أنه على عكس مما يرى البعض، فإن التغييرات في منطقة الشرق الأوسط ستُعزز الدور السياسي لتركيا، وستخرج تركيا رابحة في إطار عالم عربي أكثر ديمقراطية، معبراً عن قناعته بأن تركيا لا يجب أن تلق من التغيُرات الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة، لأن أنقرة تُدرك أن الشعوب العربية تتقدم على حكامها من ناحية النظرة الإيجابية للدور التركي في المنطقة.

هذا الدور تقوم في مرحلة ما بعد "الربيع العربي" على ركيزتين أساسيتين:(١٦)

الاولى: يا لا تسعى لإستغلال أحداث المنطقة لمحاولة السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسية العربية الجديدة، وإنما تسعى لدعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانية حتى لو تطلب الامر مواجهة ومنافسة قوى اقليمية اخرى تسير ضد هذا التوجه وابرزها ايران.

الثانية: التركيز على مفهوم الدبلوماسية والقوة الناعمة من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي والثقافي، بما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول الى قوى إقليمية كبرى، وهي لذلك بدأت بانشاء شبكة علاقات اقتصادية كبيرة مع تلك الدول.

ثانياً: دوافع اقتصادية

تنامى الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الاخيرة بشكل أفضى الى نسج شبكة من العلاقات والنفوذ في دول المشرق العربي، والى التوقيع على اتفاقيات اقتصادية هامة معها، حيث أبرمت حكومة حزب العدالة اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية، والغت تأشيرات الدخول مع سوريا ولبنان والأردن، وتمكنت من تعزيز التعاون الاقتصادي مع معظم بلدان المشرق العربي، وشكل كل ذلك نقطة تحول مفصلية في السياسة التركية حيال البلدان العربية، والأهم هو أن تركيا عدت بمثابة الدولة الانموذج في المنطقة العربية، المستندة إلى علاقات جيدة وإيجابية مع محيطها العربي والإسلامي، إلى جانب نجاحاتها الملحوظة في ميادين التنمية والاقتصاد والديمقراطية.(١٧)

تركيا حاليا خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي شهدت ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١ وبداية عام ٢٠١٢، تراجعت بنسبة ٢٤% لكل من مصر واليمن، و٢٠% لتونس، و٤٣% لليبيا، وتوقفها بشكل كبير مع سوريا، فضلاً عن خسائر

المتعاقدين وشركات البناء التركية في تلك البلدان، اسهمت تلك الأحداث التي شهدتها دول "الربيع العربي" في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة ١٣ في المائة. ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن ٦,٤٨% من إجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام ٢٠١٠، تراجعت هذه النسبة الى ٤,٧٤% نتيجة تداعيات "الربيع العربي". ووفقاً لإحصائيات مجلس المُصدرين الأتراك، فإنه خلال عام ٢٠١٠ تم تصدير منتجات تركية الى مصر بقيمة مليارين و٣٢٣ مليون دولار والى سوريا بقيمة مليار و٨٥٢ مليون دولار والى ليبيا بقيمة مليارين و٧ مليون دولار والى تونس بقيمة ٧٥١ مليون دولار والى اليمن بقيمة ٣٣٨ مليون دولار. هذا فيما تراجع إجمالي الصادرات التركية خلال عام ٢٠١١ الى هذه الدول العربية الخمس من ٧ مليارات و٢٧٢,٥ مليون الى ٦ مليارات و٣٢٣ مليون دولار.([١٨])

لك تخوفت تركيا من أن تتأثر استثماراتها التركية لدول المنطقة، بما قد يُسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلباً على مَعدلات نمو الاقتصاد التركي. فضلاً عن التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، لاسيما فيما يتعلق باتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الإتفاقية الموقعة مع كل من مصر، وليبيا، وكذلك اتفاقية إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا، وهي الإتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركي من أحداث الثورة السورية، كذلك خشية تركيا من ارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب أحداث المنطقة المُلتهبة، لما لذلك من تأثيرات على ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري، بالنظر لإعتماد تركيا على استيراد أكثر من ٩٠% من احتياجاتها النفطية من الخارج. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من ٥,٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ٩ مليار دولار عام ٢٠١٢، هذا في وقت عانى فيه الاقتصاد التركي من صعوبات بسبب ارتفاع الطفرة الإستهلاكية المدفوعة بالائتمان لذروتها، وتجاوز العجز في الحساب الجاري نسبة ١٠%، لينخفض النمو الاقتصادي الى ٢,٢ % خلال عام ٢٠١٢.([١٩])

لكن رغم ما ذكر من ارقام واحصائيات، الا انه من الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية لذلك في اقتصاد تركيا. فمن ناحية، فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار دور تركي مساهم ب إنقاذ اقتصادات هذه الدول، في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها، وقد عكست زيارة رئيس الوزراء التركي الى دول "الربيع العربي" على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة ٢٨٠ من رجال الأعمال الأهمية الاقتصادية لعلاقات تركيا مع الدول العربية، إذ سعت تركيا للمساهمة في إعادة أعمار تلك الدول وإمداد هذه الدول بخدمات الإتصالات،

والمشاركة في قطاع التشييد والبناء. كما سعت تركيا إلى مضاعفة الإستثمارات التركية في مصر، بما يوفر فُرص عمل أكبر أمام العمالة المصرية التي يوجد منها بالفعل قرابة ٧٥ ألف مصري يعملون في الشركات التركية بمصر.([٢٠])

وفي هذا الإطار تُشير التقديرات التركية إلى احتمال تزايُد استثمارات تركيا في مصر من ١,٥ مليار دولار الى ٥ مليارات خلال الاعوام المقبلة وأن تزيد المُبادلات التجارية من ٣,٥ مليار دولار الى ٥ مليارات دولار مع بداية عام ٢٠١٣، والى ١٠ مليارات دولار بحلول عام ٢٠١٥، وهو أمر من شأن تحققه أن يزيد من الروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين، وقد يدفع بتحقُق نبوءة رئيس الوزراء "رجب طيب أوردغان" بأن تكون أنقرة مفتاح القاهرة لأوروبا وأن تكون القاهرة مفتاح أنقرة لأفريقيا.([٢١])

وبشكل عام يمكن القول أن مواقف تركيا حيال الثورات العربية قد تأثرت بمصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة التي شهدت تطورات مهمة على صعيد العلاقات الاقتصادية التركية العربية بفعل فاعلية إستراتجية تركيا الخاصة بعمليات "البحث عن أسواق جديدة" وازدهار سياسات التصدير بديلاً عن أية "برامج أيديولوجية"، وذلك فيما أُطلق عليه "السياسات التجارية" الجديدة لأنقرة، وهذا ما انعكس في مواقف تركيا المُتغيرة من ثورات "الربيع العربي".

ثالثاً: دوافع امنية

لعبت الدوافع الأمنية دوراً أساسياً في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية في المدة السابقة على وصول حزب "العدالة والتنمية" للسلطة، غير أن قادة الحزب صاغوا مفهوم مُغاير للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة ان يكون مصدراً لتهديدات الأمن القومي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والإستقرار التركي.

كما كان للدافع الامني دوراً أساسياً في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من مؤداها أن استمرار حالة الإحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لإنخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط، إذ أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية علي نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية، كذلك، أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحد

من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية. ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء، فإن دلالة إثارتها تظل لافتة، حيث تمثل بشكل أو آخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية. كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو بآخر.([٢٢])

وقد ارتبطت هذه الرؤية بالخبرة التركية من حرب الخليج الاولى عام ١٩٩١، ومناخ عدم الإستقرار الذي ساد المنطقة وقتذاك، بما أثمر عن خسائر اقتصادية ضخمة وتداعيات أمنية لا زالت تعاني منها والخاص بتزايُد هجمات حزب العمال الكردستاني على الاهداف والمراكز الحيوية التركية، هذا فضلاً عن تزايُد الدور الإيراني في العراق، بما ضاعف من التحديات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة. وعليه فقد لعبت الإعتبارات الأمنية دوراً أساسياً في صوغ الموقف التركي حيال كل من البحرين واليمن، حيث برز المُحدد الأمني في تشكيل السياسات التركية حيال هذين الملفين، إذ بدت تخوفات تركية من تحول الأزمة في هاتين الدولتين إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية، لاسيما في ظل اشتداد المُواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج العربي من جانب وإيران من جانب آخر بل بين ايران من جهة وتركيا من جهة اخرى خاصة بعد توثيق العلاقات التركية مع بلدان الخليج العربي لعل ابرزها السعودية وقطر.([٢٣])

وقد سيطرت الإعتبارات الأمنية كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجُج المشكلة الكردية خصوصاً في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا (٨٧٧ كم)، وسعي أكراد سوريا الى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق. كما تخوفت تركيا من تدفُق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين الى الأراضي التركية، وبدا القلق التركي واضحاً من تداعيات هذه الأزمة بملفاتها السياسية والاجتماعية على الوضع الداخلي في تركيا، وأيضاً من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا. وقد مثلت حادثة إسقاط سوريا لطائرة استطلاع تركية (F4) تحدياً كبيراً بالنسبة لتركيا، دفع الأخيرة إلى التهديد بأن تحدي سوريا للقوات العسكرية التركية ستكون لها عواقبه وخيمة.([٢٤])

وبصفة عامة يمكن القول إن الثورات العربية أوضحت أن المُحدد الأمني شكل محدداً رئيساً في تشكيل السياسة الخارجية التركية، بما أفضى الى تبلور مواقف تركية متباينة حيال الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية. ومع أن أنقرة أوضحت في الكثير من أدبيات سياساتها الخارجية وتصريحات مسؤوليها رفضها لإستراتيجية المحاور، غير أن الدافع الأمني وقف أيضاً وراء الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية

النشطة حيال القاهرة في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، لاسيما بعد وصول الرئيس (محمد مرسي) الى السلطة، وذلك من أجل تأسيس محور "القاهرة – أنقرة" سعياً إلى مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة.

المبحث الثالث

الافاق المستقبلية للموقف التركي حيال الثورات العربية

إذا كانت عملية الاستشراف، بطبيعتها، محاطة بالعديد من الصعوبات، فإن هذا التحفظ يبدو أكثر حضوراً بالنظر الى حالة عدم الاستقرار والتغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن. ومن ثم، فان الحديث عن مستقبل الدور التركي تبقى مرهونة بطبيعة التحولات التي ستشهدها المنطقة وما تترتب عليها من آثار تنعكس على طبيعة الدور التركي خلال السنوات اللاحقة. وهنا يمكن طرح عدة سيناريوهات لما يمكن ان يكون عليه مستقبل الدور التركي في المنطقة. فقد جاءت الثورات العربية لتضع تحت الاختبار الجدي واحدة من اكبر التحولات في تاريخ تركيا الحديث والتي مثلتها ستراتيجية (العمق الستراتيجي) لحزب العدالة والتنمية بكل عناوينها المثيرة والجذابة، ولتشكل حداً فاصلاً بين مرحلتين من سياسة تركيا الخارجية في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية. فقد كان واضحاً أن تركيا تفاجأت بقيام الثورات العربية، ولم تكن بالتالي مستعدة لها ولكيفية التعاطي معها في البداية على الاقل، فاتسم أداء الدبلوماسية التركية بالارتباك واختلطت المصالح بالمبادئ، وباتت ازدواجية المعايير في التعامل مع هذا الحدث في اكثر من ملف. ولكن مع الوقت كانت تركيا تبلور سياسات اكثر وضوحاً، طرحت علامات استفهام كبيرة وتساؤلات عمّا إذا كانت السياسة الخارجية التركية أمام منعطف جديد عنوانه الانقلاب على سياسات الانفتاح السابقة التي سادت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢.([٢٥])

وبناءاً على ذلك، يمكن طرح السيناريوهات الاتية لما يمكن ان يكون عليه مستقبل الدور التركي في المنطقة العربية والتي تتمثل في الاتي: ([٢٦])

١- السيناريو الاول:

يقوم هذا السيناريو على احتمالية تعزيز وفاعلية الدور التركي في المنطقة العربية ويستند هذا السيناريو أن التغييرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة، مع زيادة جاذبية أدوارها. لذلك يرى الكثيرون زيادة دور تركيا في حقبة ما بعد الثورات، فالحكومة التركية ادركت منذ بداية الثورات العربية أن الأنظمة السياسية العربية القديمة شارفت على النهاية، ولذلك دعت تركيا الحكومات العربية الى القيام بالإصلاحات واعلنت وقوفها بوضوح الى جانب المحتجين. ونظراً للعلاقات الوثيقة لحكومة أردوغان ببعض الأنظمة العربية القديمة يمكن الحديث هنا عن نوع من الانتهازية. لكن في نهاية

المطاف لا يُحسب سوى الوقوف على الجانب الصحيح من التاريخ في الوقت المناسب، ولكن هذا الموقف أمام امتحان صعب في الموضوع السوري المرتبط عضويا بقضايا داخلية تركية، وصراع إقليمي على موقع سوريا الجديد. وعليه فان براغماتية الموقف التركي نابعة عن واقعية السياسة الخارجية التركية لتي تسعى، شأنها شأن الدول الغربية، الى الموازنة بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية قبل إتخاذ أي موقف. وذلك في إطار مسارين مختلفين نسبيا، هما: ([٢٧])

١. مسار تعزيز الدور التركي مع تراجع القوى العربية: وذلك في اطار توقع زيادة فاعلية الدور التركي لملء الفراغ الإقليمي المتزايد الذي سينجم عن انشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية، وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية.
٢. مسار تعزيز الدور التركي مرتبطاً بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي / التركي.

وبشكل أكثر شمولا، فإن ديناميات الثورات داخلياً وخارجياً يفترض أن تدفع النظم العربية لمراجعة سياساتها الخارجية، وزيادة استقلاليتها من خلال بدائل استراتيجية. وتمثل تركيا بديلاً استراتيجياً إقليمياً مهماً، وإن كان تفعيل التعاون المتوازن معه يتطلب تحقق شروط معينة، من أهمها تطوير القدرات العربية، ووجود رؤية عربية مشتركة، وزيادة التوافق الوطني داخل تركيا نفسها، ووضوح أولوياتها مع نجاحها في معالجة مشكلاتها الداخلية.([٢٨])

٢- السيناريو الثاني:

يقوم هذا السيناريو على حضور الدور التركي مع محدودية فاعليته، وهو ما يمثل استمراراً للوضع القائم بدرجة أو بأخرى، وامتداداً للسياسة التركية التي تجسدت في التعامل مع الثورات العربية. وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم على افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار اليه. لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلباً في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع الى تراجعه تدريجياً.([٢٩])

٣- السيناريو الثالث

يقوم هذا السيناريو الى امكانية تراجع الدور التركي سواء على مستوي الحضور أو الفاعلية والتأثير. وهذا السيناريو يتوقف على كيفية تعامل تركيا مع معطيات وتداعيات الثورات العربية، فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والانسانية، وهو ما ظهر أحد مؤشراته في احتجاجات

ثوار ليبيا على السياسة التركية المنحازة للقذافي في تقديرهم. وفي المقابل، فإن حذر النخب العربية "القديمة" سيتزايد إزاء تركيا بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة وتنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة. لد دفع ذلك بعض التحليلات الى تأكيد نهاية سياسة "العمق الاستراتيجي التركية" مع ظهور عدم حيادية تركيا في تدخلاتها في المنطقة، بما يؤثر سلباً في السياسة التركية بشكل عام، ويعرض علاقاتها الاقليمية وكل استراتيجياتها العميقة للانكسار.([٣٠])

وبناءاً على تلك السيناريوهات فان مستقبل الدور التركي في المنطقة العربية يتوقف بدرجة كبيرة على طبيعة الانظمة التي جاءت بعد التغييرات، وما يمكن ان تحققه من نجاحات داخلية وخارجية وقدرتها على تجاوز مرحلة عدم الاستقرار الراهنة وتفعيل وجودها في الدوائر الاقليمية والدولية لتي من شأنها تقليل حالة الفراغ الإقليمي التي مثلت أحد مصادر بروز الدور التركي خلال وبعد التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية.

الخـــاتمة

ثلت التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية حدثاً بارزاً وخطيراً، نظراً لما تمخض عنه من تحولات عميقة شملت هرم السلطة في دوله كما شمل مناحي أخرى من الحياة السياسية في هذه البلدان. ولعل أبرز هذه التحولات يتمثل في حدوث تغيرات جوهرية في موازين القوى على المستوى الإقليمي والدولي والذي ليس بالضرورة في صالح دول (الربيع العربي)، ومن جهة أخرى فإن المستجدات التي تلتا الربيع العربي كشفت عن تحولات دراماتيكية في السلوك السياسي لبعض الفاعلين الإقليميين بالمنطقة والمتمثل في الانتقال الفجائي من سياسة خارجية لأخرى وبشكل انقلابي خطير، بحيث شكلت تركيا أوضح أنموذج لهذه الانعطافة الحادة في السياسة الخارجية للدول.

لت الثورات والإنتفاضات الشعبية التي شهدتها عدد من الدول العربية اختباراً صعباً وتحدياً كبيراً للسياسة الخارجية التركية، نظرا للروابط التي تربط تركيا بالمنطقة العربية تاريخيا سواء على السياسي او الإقتصادي او الثقافي او الاجتماعي، بل ان تركيا تحولت وبفضل ديناميكية تحركاتها تفاعلاتها حيال القضايا العربية الى طرف رئيس وفاعل على مسرح ألاحداث، الا ان تلك الأحداث فرضت على الدبلوماسية التركية تحديات مركبة تتعلق بالحفاظ على علاقات وثيقة مع تلك الدول، في الوقت الذي وقفت فيه أنقرة بين شقي رحى، فاما مساندة الجماهير الحاشدة التي انتفضت لإسقاط أنظمتها السياسية من جانب، أو الحفاظ على تحالفاتها وعلاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة من جانب آخر. هذا في حين شكلت حركة الشعوب العربية غير المسبوقة تحديا لمبادئ السياسة الخارجية التركية التي قضت أدبياتها بإلتزام عدم الإنخراط في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وقد ضاعف من مأزق المواقف التركية، الطبيعة الفجائية لهذه الأحداث، فعلى الرغم من أن ثورتي مصر وتونس أسفرتا سريعاً عن سقوط نظام "بن علي" ، ونظام "مبارك"، على نحو دفعت مؤشراته المبدئية بانحياز تركيا لإرادة ورغبة الجماهير العربية في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي، إلا أن تطورات الصراع على المسارين الليبي والسوري أظهرتا مدى الارتباك التركي وأوضحتا طبيعة التخوفات التركية على مسارات العلاقات الوثيقة مع نظامي "القذافي" في ليبيا و"الأسد" في سوريا، نظراً للطبيعة الخاصة للروابط السياسية وتشعب العلاقات الاقتصادية في الدولتين.

ومهما يكن من امر فان الدوافع الاقتصدية والسياسية والامنية كانت من ابرز الدوافع التي حفزت صانع القرار السياسي التركي لاتخاذ موقف واضح ازاء تلك الاحداث وان تمارس دورها الفعلي والتي تقتضيه مصالحها العليا، وهذا ما بدا واضحاً منذ الايام الاولى لتلك الاحداث التي بدأت في تونس مروراً بليبيا ومصر وسوريا والبحرين واليمن.

وأخيرا، يمكن القول انه اذا كانت غالبية التصورات تشير الى إمكانية استمرار بروز الأدوار التركية في المنطقة (دون زيادة فاعليتها بالضرورة)، فان الأكثر أهمية هو ما تم الاشارة اليه خلال صفحات هذه الدراسة من ان المصالح التركية في المنطقة تقتضي بالضرورة ان يكون لها حضور فعلي وتعزيز للدور التركي بغض النظر عن حدود التلاقي والاختلاف بين المصالح التركية والعربية.

المصـــــــادر

[١]. احمد البرصان واخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، نظام بركات (محرراً)، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٢، ص٤٦٦.

[٢]. بولنت أراس وبينار أكبينار، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، على الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643498

[٣]. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، الدوحة، ٢٠١٠، ص–ص ٤٤٦–٥٠٠.

[٤]. احمد البرصان واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٧. كذلك ينظر جريدة الشرق الاوسط (طبعة العراق)، العدد١١٨٥٢، ١١–٥–٢٠١١.

[5] .Abir M.A. al–Ghandour, Dialectical Alternatives to Contemporary Turkish Political Orientation: A Forward–Looking Study, Middle East Studies, turkash, 2011,p–p361–394.

متاح على المكتبة الافتراضية على الرابط:

http://libhub.sempertool.dk.tiger.sempertool.dk/libhub?func=search&fromSimpleS

كذلك ينظر: احمد داود اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص– ص٤٣٥–٦٠٥.

[٦]. جريدة الشرق الاوسط، العدد١١٨٨٦، ١٤–٦–٢٠١١.

[٧]. محمد الخليفي، تركيا والربيع العربي: التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية، صحيفة القدس، العدد الصادر في ١٢–٣–٢٠١٣.

[٨]. محمد نورالدين، أين أصاب أردوغان وأين أخطأ؟، صحيفة السفير اللبنانية، العدد الصادر في ٣–٢–٢٠١١.

[٩]. محمد الخليفي، مصدر سبق ذكره.

[١٠]. محمد نورالدين، مصدر سبق ذكرهُ.

[١١]. محمد نور الدين، العودة الى التوازن ممكنة؟، جريدة الخليج، العدد الصادر في ٢٥ –١–٢٠١٢.

[١٢]. تركيا حذرت إيران من مخاطر التدخل المباشر في الأزمة البحرينية، جريدة الشرق الأوسط،، العدد الصادر في ١٧–٣–٢٠١١.

[١٣]. صلاح سالم، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية، مجلة شؤون عربية، عدد ١٤٥، ربيع ٢٠١١، ص٧٢ .

[١٤]. المصدر نفسه، ص٧٤.

[١٥]. نزار عبدالقادر، الربيع العربي والبركان السوري: نحو سايكس بيكو جديد، مطبعة شمص، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٥٤.

[١٦]. نزار عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص–ص٢٥٣–٢٥٤

[١٧]. عمر كوش، الموقف التركي من الثورات العربية على الرابط:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/2617f4a1–75de–4312–b766–8c3f157302e6

[18] http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=85 'Turkish exports hit

كذلك على الرابط: Http://Turkeytoday.Net/Node/6601

[19].ttp://www.Crisisgroup.Org/En/Regions/Europe/Turkey-Cyprus/Turkey/Turkey-And-The-Arab-Uprising.Aspx

[20] .http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=8516; 'Turkish exports hit

[21]. M. Abdel Kader, "Egypt And Erdoğan's Message To The Arab Spring Countries", Turkish Review,Ankara, 24 November 2011. At

[٢٢] عبر التدخل في الأراضي السورية: تركيا تنفي التخطيط لإقامة مناطق آمنة للنازحين من سوريا، صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد الصادر في ٣١-٥-٢٠١١.

http://www.worldcrunch.com/turkey-s-military-carves-out-new-role-libya-leaves-domestic-power-struggles-behind/.2932

[٢٣]. الورطة السورية والعلاقات التركية الايرانية، جريدة الشرق الاوسط، العدد١١٨٨١، ٩-٦-٢٠١١. كذلك ينظر: نزار عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص-ص٢٥١-٢٥٣.

[٢٤]. نزار عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٣.

[٢٥]. محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي. على الرابط:

http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17995

[٢٦]. تركيا والربيع العربي ... برغماتية أمام امتحان سوري صعب، على الرابط:

http://ar.journal-neo.com/node/15103

[27] .8-5-2011،http://www.eurasiareview.com/rise-and-future-fall-of-turkey-iran-axis-analysis-08052011/

[٢٨] محمد السيد سليم، تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم، ملف العرب وتركيا .. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٩ مايو ٢٠١١:

http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID

[٢٩]. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره.

[٣٠] محمد نورالدين، تركيا وسوريا .. نهاية العمق الاستراتيجي، صحيفة السفير اللبنانية، العدد الصادر في ١٧-٥-٢٠١١.